



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثامنة والخمسون
(٤-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الملحق رقم ١٦



الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والسبعون
الملحق رقم ١٦

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثامنة والخمسون
(٤-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والسبعون
الملحق رقم ١٦



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

المحتويات

الصفحة

الفصل

الأول

٥	تنظيم الدورة
٥	ألف - جدول الأعمال
٧	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٧	جيم - الحضور
٩	دال - الوثائق
٩	هاء - اعتماد تقرير اللجنة

الثاني

١٠	المسائل البرنامجية
١٠	ألف - أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
١٠	تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
١٣	باء - تخطيط البرامج
١٤	جيم - التقييم
١٤	١ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٧	٢ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٩	٣ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٢١	٤ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمركز التجارة الدولية

- ٢٢ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- ٢٤ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- ٢٥ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الثالث

- ٢٨ مسائل التنسيق
- ٢٨ ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٦
- ٣٢ بء - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الرابع

- ٣٦ تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة
- ٣٦ الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسات

الخامس

- ٣٩ مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين للجنة

المرفق

- ٤١ قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ ودورتها الموضوعية في الفترة من ٤ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في المقر. وعقدت اللجنة ١٣ جلسة رسمية وعدداً من المشاورات غير الرسمية والمشاورات "غير الرسمية الجانبية"، فضلاً عن جلسات إحاطة.

ألف - جدول الأعمال

٢ - كان جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين الذي أقرته اللجنة في جلستها الأولى كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
 - (أ) أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛
 - (ب) تخطيط البرامج؛
 - (ج) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين.

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٣ - وُجِّه انتباه اللجنة في جلستها الأولى المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2018/L.2/Rev.1) التي ورد فيها أن اللجنة مدعوة، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، إلى اختيار تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الإدارة القائمة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسة العامة" (A/72/809) ومذكرة الأمين العام التي يجيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على التقرير (A/72/809/Add.1) لكي تنظر فيهما في دورتها الثامنة والخمسين.

برنامج العمل

٤ - وُجِّه انتباه اللجنة في الجلسة نفسها إلى جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/AC.51/2018/L.1/Rev.1) ومذكرة الأمانة العامة عن حالة الوثائق (E/AC.51/2018/L.1/Rev.1) التي تورد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.

٥ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٤ حزيران/يونيه، ناقشت اللجنة إمكانية تقديم الأمانة العامة إحاطة بشأن المسائل المتعلقة بالأثر المتوقع من الإصلاح الإداري للأمم المتحدة على عمل اللجنة. وأعرب عدد من الوفود عن التأييد لهذا المقترح، لا سيما في السياق الأوسع للعمليات الجارية التي ترتبط بالتغيرات في المنظومة الإنمائية وفي هيكل السلام والأمن. وأشار بعض الوفود كذلك إلى أنه، وبما أن وفودا عديدة جاءت من عواصمها، فإن هذه الإحاطة ستكون مفيدة في فهم الكيفية التي ستؤثر بها التغيرات في دورة الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٧٢ في عمل اللجنة وإعداد الوثائق ذات الصلة. وطرح بعض الوفود أسئلة فيما يتعلق بمضمون الإحاطة وطرائق عقدها.

٦ - وفيما يتعلق بطرائق عقد الإحاطة، أوضح نائب الرئيس (مجموعة دول أوروبا الشرقية)، الذي تكلم باسم المكتب، بأن المكتب يعترم عقد إحاطة غير رسمية، تماشياً مع العادة المتبعة سابقاً، ستركز على الجوانب التقنية، مثل عملية إعداد الوثائق وبرنامج العمل، من حيث الطريقة التي سوف تؤثر بها هذه الجوانب على عمل اللجنة. وأوضح أحد الوفود أن الإحاطات، لا سيما إذا أُجريت في إطار غير رسمي، تهدف إلى تقديم معلومات ولا يقصد منها أن تتطلب قراراً من اللجنة.

٧ - وأثارت مجموعة من الوفود مسألة إدراج بند في جدول أعمال اللجنة يتعلق بالمسائل البرنامجية، لا سيما فيما يتعلق بالتركيز الاستراتيجي الجديد والتغيرات في الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي أُقرت في الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٨. وحثَّ أحد الوفود الأمين العام على التأكد من تقديم الوثائق اللازمة بشأن التغيير في الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى لجنة البرنامج والتنسيق لكي تنظر فيها خلال دورتها الحالية.

٨ - وأعرب أحد الوفود عن عدم الموافقة على التفسير الذي قدمته الأمانة العامة ومفاده بأن التركيز الاستراتيجي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا ينطوي على تغيير في الولاية، مما يستدعي بالتالي النظر فيها والموافقة عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل أن يكون بالإمكان تقديم التغييرات في الخطة البرنامجية إلى لجنة البرنامج والتنسيق. وأكد هذا الوفد أنه لم يطرأ تغيير في الولاية، ولذلك ينبغي استعراضها من قبل اللجنة. وطلب عدد من الوفود، في معرض التماس مزيد من المعلومات عن الإجراءات المتبعة في الحالات السابقة، أن تُقدّم أمثلة محددة على السوابق. وطلب وفد آخر إجراء دراسة متعمّقة بشأن هذه المسألة.

٩ - وفي الجلسة نفسها، وفي انتظار مزيد من المعلومات من الأمانة العامة والبت بشأن المسألتين المطروحتين، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لليومين الأولين من الدورة على أساس أنها ستنتظر لاحقاً في برنامج العمل للأيام التالية.

١٠ - وعقدت أمينة اللجنة جلسة إحاطة غير رسمية عن المسائل التنظيمية؛ وعقد الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية جلسة إحاطة غير رسمية عن مسائل التقييم؛ وعقد مدير شعبة تخطيط البرامج

والميزانية في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات جلسة إحاطة غير رسمية بشأن دورة الميزانية الجديدة واللجنة وبشأن التغييرات في الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

- ١١ - انتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الأولى المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل، يانكو يوردانوف (بلغاريا) نائبا لرئيس اللجنة وبينيامين زيبرنس (ألمانيا) مقرراً لدورتها الثامنة والخمسين.
- ١٢ - وانتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الثانية المعقودة في ٤ حزيران/يونيه، لويس فلدمان (البرازيل) نائبا لرئيس اللجنة لهذه الدورة.
- ١٣ - وانتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها العاشرة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه، هاي يون بارك (جمهورية كوريا) رئيسا للجنة لهذه الدورة.
- ١٤ - وانتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه، فوسوموزي نتونغا (زيمبابوي) نائبا لرئيس اللجنة لهذه الدورة.
- ١٥ - وبناء عليه، كان أعضاء المكتب في الدورة الثامنة والخمسين للجنة كالتالي:

الرئيس:

هاي يون بارك (جمهورية كوريا)

نواب الرئيس:

لويس فلدمان (البرازيل)

يانكو يوردانوف (بلغاريا)

فوسوموزي نتونغا (زيمبابوي)

المقرر:

بينيامين زيبرنس (ألمانيا)

جيم - الحضور

- ١٦ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:
- | | |
|-----------------------------|-------------------------|
| الاتحاد الروسي | جمهورية تنزانيا المتحدة |
| الأرجنتين | جمهورية كوريا |
| إريتريا | جمهورية مولدوفا |
| ألمانيا | زيمبابوي |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | السنغال |
| إيطاليا | شيلي |
| باكستان | الصين |

البرازيل	فرنسا
البرتغال	الكاميرون
بلغاريا	كوبا
بنغلاديش	مصر
بوتسوانا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
بوركينافاسو	هايتي
بيرو	الهند
بيلاروس	الولايات المتحدة الأمريكية
تشاد	اليابان

١٧ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلةً بمراقبين:

أستراليا	العراق
أفغانستان	لبنان
بولندا	المغرب
بابوا غينيا الجديدة	المكسيك
جامايكا	النرويج

١٨ - وحضر الدورة أيضا كل من الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية، وأمينة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، وغيرهما من كبار المسؤولين في الأمانة العامة. وحضرت أيضا ممثلة وحدة التفتيش المشتركة، سوكاي بروم - جاكسون.

١٩ - وبالإضافة إلى الممثلين الحاضرين في القاعة، نوقشت مع الممثلين المعنيين عن طريق التداول بالفيديو التقارير التالية: مذكرة الأمين العام التي يجيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الإدارة القائمة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسة العامة (A/72/809)؛ والتقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٧ (E/2018/48)؛ وتقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييمات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) (E/AC.51/2018/2)، ولمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (E/AC.51/2018/4)، ولمركز التجارة الدولية (E/AC.51/2018/8)، وللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (E/AC.51/2018/7)، وللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (E/AC.51/2018/3)، ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/AC.51/2018/6).

دال - الوثائق

٢٠ - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

٢١ - في الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه، عرض المقرّر مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2018/L.4 والإضافات).

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى وفد بنغلاديش بملاحظات طلب إدراجها في هذا التقرير. وعلى وجه الخصوص، ومع توجيه الشكر إلى أعضاء اللجنة، وبخاصة إيطاليا وجمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية، على التعاون في اعتماد التقرير المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شدّد الوفد على أن عودة اللاجئين والمشردين قسرا في أمان وكرامة إلى بلدانهم الأصلية هو أنسب حل دائم لأي حالة من حالات اللجوء، كما شدّد على حاجة الدول الأعضاء إلى التعاون مع المفوضية في هذا الصدد.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها كذلك، اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين وقرّرت أن يجري تحديثه في ضوء القرارات والمقرّرات التي يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٨ والتي تتخذها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

٢٥ - وقبل اختتام الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو كل من جمهورية إيران الإسلامية، وهاتي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والاتحاد الروسي، والبرازيل، والصين، واليابان، وبلغاريا، وإيطاليا، والكاميرون، وبنغلاديش، وزمبابوي، وباكستان.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

- ٢٦ - نظرت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/73/77).
- ٢٧ - وعرض ممثل الأمين العام التقرير وقام، مع ممثلين آخرين، بالرد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢٨ - أُنئت الوفود على الأمانة العامة لما بذلته من جهود لتجميع التقرير، الذي يقدم تحليلاً لتحقيق ٣٣ ٩٥٤ ناتجاً من النواتج المقررة والنواتج الإضافية في إطار ٣٦ باباً من أبواب الميزانية البرنامجية. وأعربت الوفود عن تقديرها لشمولية وفائدة التقرير، المقدم وفقاً للبند ٦,١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، والذي يقدم لمحة ثاقبة عن التقدم المحرز صوب تحقيق أولويات الدول الأعضاء. وجرى التأكيد على أن المعلومات الواردة في التقرير تستند إلى النتائج وتركز على النواتج في آن معاً، وتشمل التحديات التي واجهتها الأمانة العامة. كما حظي التقرير بالاعتراف بكونه أداة مفيدة لضمان المساءلة.

٢٩ - وأثيرت شواغل بشأن المعدل العام لتحقيق النواتج المقررة الذي بلغ ٩٣ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أي ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١ في المائة مقارنةً بفترة السنتين السابقتين. وطلب وفد إيضاحاً بشأن تأثير هذا التخفيض على جميع الهيئات. وطُرحت أسئلة بشأن انخفاض معدلات تحقيق إدارات ومكاتب محددة للنواتج، وبالأخص مكتب خدمات الدعم المركزية، حيث لوحظ أن عدداً من النواتج المقررة قد أُهيت. وأعرب وفد عن القلق بشأن البيانات المقدمة عن إنهاء الأنشطة، والتي تفيد بأن ٥٧ في المائة من الحالات ترتبط بالولايات التشريعية، فيما تُعزى نسبة ٤٠ في المائة إلى أسباب برنامجية، و ٣ في المائة فقط إلى نقص التمويل من موارد خارجة عن الميزانية، وأقل من واحد في المائة إلى الشواغل في الأمانة العامة، وذكر أن أحد الأولويات الرئيسية للمنظمة في مجال تخطيط البرامج يرتبط بصقل عمل الهيئات التشريعية التابعة للأمانة العامة. وأشار وفد على وجه الخصوص إلى وجود أبواب من الميزانية يقل فيها معدل التنفيذ عن ٩٠ في المائة، بما في ذلك الباب دال-٢٩، مكتب خدمات الدعم المركزية، حيث يبلغ هذا المعدل ٦٢ في المائة. وحلّص وفد إلى أن التعليل المقدم لنقل العمل إلى باب آخر من أبواب الميزانية هو أمر لا يمكن قبوله.

٣٠ - وتساءل وفد عن الكيفية التي أعطت بها الأمانة العامة الأولوية لأنشطتها المرتبطة بتنفيذ أكثر من ٣٠ ٠٠٠ ناتج، وبالأخص الأنشطة التي تستهلكها وفقاً ما تراه في تقديرها. وطلب وفد آخر مزيداً من المعلومات عن أثر تحقيق نواتج محددة مثل الكتيبات والمنشورات، وعن أنواع النواتج التي تحققت في إطار التعاون التقني، إضافةً إلى معلومات عن كيفية قياس الأمانة العامة لهذا الأثر.

٣١ - وفيما يتعلق بالفقرة ١٢ من التقرير، المتعلقة بالشؤون السياسية، تساءل وفد، في معرض إشارته إلى الأنشطة المشمولة بالبرامج الأربعة، أي الشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام، ونزع السلاح، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، عن دواعي حذف معلومات عن أنشطة البعثات السياسية الخاصة وقد أدرجت في تقارير سابقة.

٣٢ - وفي معرض الإشارة إلى الفقرة ٩٨ من التقرير، المتعلقة بالبيان النهائي بشأن تحقيق النواتج واستخدام الموارد، أعربت عدة وفود عن شواغل بشأن التمويل من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية، مشيرةً إلى أن النواتج في جميع الفئات تحققت باستخدام ما مجموعه ١٥٢.٠٦١ شهر عمل، مؤل ما نسبته ٦٢ في المائة منها من الميزانية العادية و ٣٨ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية، كما كان الحال في فترة السنتين السابقة، وهو اتجاه ليس جديراً بالترحيب. وجرى التشديد على أن تزايد الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية يشكّل مخاطرة بمبدأ تعددية الأطراف، وأن له ثمناً لكونه يعيق إجراء تقييم محايد لعمل المنظمة. وأشار وفد إلى أن مكتب مكافحة الإرهاب، الذي أنشئ عملاً بقرار للجمعية العامة، لم يحقق حتى الآن مستوى مفيداً من التمويل في إطار الميزانية العادية ذلك أن عدد وظائفه الممولة من موارد خارجة عن الميزانية يتجاوز عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية. وتساءل الوفد أيضاً عن الكيفية التي يمكن بها تقييم عمل أي إدارة حين يُنجز معظمه باستخدام موارد خارجة عن الميزانية. وأعرب أيضاً عن القلق من الاتجاه نحو الاعتماد الكبير على الخبراء الاستشاريين، الذي يمثل نسبة ٢٨ في المائة من أشهر العمل التي تُمَوَّل من موارد خارجة عن الميزانية، وطُلب تقديم إيضاحات لدواعي ذلك النهج. وأشار وفد إلى أن الجهات المانحة التي تقدم الموارد الخارجة عن الميزانية هي الجهات نفسها التي ما زالت تقترح خفض الأنصبة المقررة.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمعلومات عن حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن مسائل الإدارة والميزانية الواردة في مرفق التقرير، طُرحت أسئلة عن الجهة التي حددت هذه الحالة، وبالأخص ما إذا كانت الإدارة الرائدة تصدّق على هذا التحديد أم أن هيئة مستقلة أبدت رأيها في هذا الصدد.

٣٤ - ولاحظ وفد مع التقدير مستوى النواتج التي تحققت في إطار الباب ٢، إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وأعرب عن القلق بشأن التحديات التي تواجهها هذه الإدارة بسبب ما تتعرض له من ضغوط نتيجة للتداخل بين دورات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ودورات اللجنة الخامسة. وشدد الوفد، في معرض إعرابه عن مزيد من القلق إزاء زيادة عبء العمل الذي ستواجهه الإدارة بسبب تحويل دورة الميزانية إلى دورة سنوية، على ضرورة توسيع نطاق الدعم المقدم إلى الإدارة وذلك بضمّ أن تكون الموارد الكافية متاحة لها لتُبقي على سير عملية الميزنة بسلاسة وفي حينها.

٣٥ - وأثنى وفد على الأمانة العامة لما بذلته من جهود لتقليص العدد الإجمالي للصفحات المطبوعة خلال السنوات القليلة الماضية وما نجم عن هذه الجهود من المكاسب في الكفاءة. ولاحظ أن عدد الصفحات المطبوعة في نيويورك وجنيف ونيروبي وفيينا قد تراجع إلى حد كبير، حيث انخفض من ٧٢٦ مليون صفحة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٨ مليون صفحة في عام ٢٠١٧، وأن الأمانة العامة مدعوة، في هذا الصدد، إلى إجراء تخفيضات أخرى لكي تقلص من بصمتها البيئية.

٣٦ - وبالإشارة إلى المعلومات الواردة في الفقرة ٢١ من التقرير والتي تفيد أن مكتب الشؤون القانونية دافع عن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وأصولها وموظفيها في جميع أنحاء العالم وأن المطالبات التي

قُدِّمت ضد المنظمة بقيمة ١٨٣,٤ مليون دولار جرت تسويتها لقاء مبلغ قدره ١١,٣ مليون دولار، طلب وفد إيضاحاً للكيفية التي أُتُبعت في تحقيق هذا التخفيض الكبير، وأبدى رغبته في الاطلاع على ماهية أنواع المطالبة التي تم تقديمها والتدابير المقرر اتخاذها للتقليل من هذه المطالبات في المستقبل.

٣٧ - وفيما يتعلق بالارتفاع نسبياً في عدد النواتج التي أُضيفت بمبادرة من الأمانة العامة تلبيةً لاحتياجات المنطقة في إطار الباب ٢٢، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، مقارنةً بالنواتج التي أُضيفت من خلال قرارات تشريعية، أُعرب عن رأي مفاده أن هذه الإضافات يمكن أن تُعزى إلى سوء التخطيط.

٣٨ - وفيما يتعلق بالباب ٢٤، حقوق الإنسان، لاحظ وفد أن مسألة التمثيل الجغرافي في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ما زالت مسألة حادة، حيث أشار إلى أن الموظفين من الرتبين مد-٢ ومد-١ هم في الغالب من بلدان غربية. وأشار وفد إلى أن برنامج العمل في إطار هذا الباب اضطلع به على نحو يتماشى بالكامل مع الخطة البرنامجية التي اعتمدها اللجنة، وأعرب عن الأمل في أن يكون برنامج حقوق الإنسان في المستقبل موضوع مناقشة حقيقية ومجدية.

٣٩ - وفيما يتعلق بالباب ٢٥، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، الذي يشمل مفوضية الأمم لشؤون اللاجئين، اعترضت بعض الوفود على الإشارة في التقرير إلى عبارات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، مشددةً على أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وأعرب عن قلق بالغ إزاء الاضطلاع بأنشطة غير توافقية واستخدام مصطلحات غير توافقية في التقارير التي تُقدَّم إلى اللجنة، لأن ثمة مصطلحات تحظى باتفاق أوسع نطاقاً لوصف الأشخاص الذين يوجدون في حالات ضعف. وأعرب عدد من الوفود الأخرى عن تأييدها لاستخدام هذه المصطلحات، مُشيرةً إلى أنها مصطلحات شائعة الاستخدام ولا تستدعي موافقة الهيئات الحكومية الدولية عليها. وعن استخدام هذه المصطلحات في التقرير، في علاقتها ببرنامج تعلم وُضع في عام ٢٠١٧، بشأن حماية المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، رأى وفد أن هذا الاستخدام مناسب تماماً لأنه تعبير عن واقع بشأن برنامج تديره المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وأشار وفد آخر إلى أن اللجنة سبق أن تطرقت إلى هذه المسألة بتفصيل قبل سنتين، ملاحظاً أن أنشطة المفوضية في هذا الصدد اتضح، في أعقاب هذه المناقشة، وتمشياً مع قرارات مجلس حقوق الإنسان مثل القرارات ١٩/١٧ و ٣٢/٢٧ و ٢/٣٢، أنها تتماشى تماماً مع الولاية المنوطة بها.

٤٠ - وفي معرض الإشارة إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما زالت عموماً تضطلع بمهامها بنجاح وفعالية، ولا سيما في مجال مساعدة الدول وتعزيز دورها في معالجة مشاكل اللاجئين، رأى وفد أن المفوضية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اضطلعتا بأنشطة تتعارض مع الولاية المنوطة بهما، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولاحظ الوفد أن بعض أولوياتهما الاستراتيجية شملت التركيز على مواضيع الفساد والبيئة والتكنولوجيا الرقمية، بينما أغفلت التعاون التكنولوجي، ومكافحة العنصرية، وكرهية الأجانب، وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان.

٤١ - وأعرب أيضاً عن التقدير للجهود المبذولة في إطار الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية، من حيث توفير الدعم الإداري وموارد أخرى لموقع الإغاثة ReliefWeb وفي مجال تعزيز المبادئ التي يسترشد بها

تقديم المساعدة الإنسانية، إضافةً إلى المرافق اللازمة لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وأشار وفد إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما زال يؤدي بفعالية مهامه في مجال التعامل مع المسائل المتعلقة باللاجئين. وفي معرض الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ١٣٣/٧٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/٢٠١٤ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، أبدى وفد شواغل بشأن احتواء التقرير على معلومات عن تنفيذ خطة العمل من أجل الإنسانية (الفقرتان ٤٩ و ٨٢٢)، مشدداً على أن الدول الأعضاء لم تزود المكتب بولاية تنفيذ الخطة، ولا بالإبلاغ عن أي إجراءات متبعة في هذا الصدد.

٤٢ - وألقى وفد الضوء على الانتهاء من إعداد التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ (الفقرة ٥٥) ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ باستخدام نظام أوموجا، مُعتبراً ذلك أحد الإنجازات الأساسية التي تحققت خلال فترة السنتين، وشجع الأمانة العامة على مواصلة جهودها المبذولة في هذا الصدد من أجل تحقيق طريقة أكثر شفافية في إدارة عملها. وفيما يتعلق بالمعلومات الواردة في التقرير التي تفيد بأن المكتب اضطلع، في إطار الباب ٢٩ بء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، بأكثر من ٦٠ في المائة من جميع العمليات التي تجري في نظام أوموجا، تساءل وفد عن الجهة التي أسندت إليها المسؤولية عن نسبة ٤٠ المتبقية.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٣ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٤٤ - وأكدت اللجنة أهمية أن تتخذ الأمانة العامة من تقارير الأداء أداةً للإدارة في عملية تخطيط البرامج، تمشياً مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك عن طريق إجراء استعراض منظم لأداء البرامج.

٤٥ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للمعلومات المقدمة في تقرير أداء البرامج، تمشياً مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وشددت على أهمية الاستمرار في تقديم هذه المعلومات في المستقبل.

٤٦ - وأوصت اللجنة بأن تحث الجمعية العامة الأمين العام على ضمان تقديم التقارير في مواعيدها المقررة، تمشياً مع الأنظمة والقواعد ذات الصلة.

باء - تخطيط البرامج

٤٧ - على النحو المبين بالتفصيل في الفرع ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/AC.51/2018/1/Rev.1)، لم تُقدم أي تقارير لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين.

جيم - التقييم

١ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٤٨ - نظرت اللجنة، في جلستها العاشرة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/AC.51/2018/6).

٤٩ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية التقرير وقام، مع ممثلي المفوضية، بالرد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٥٠ - أعربت الوفود عن دعمها لمفوضية شؤون اللاجئين فيما تقوم به من عمل من أجل حماية ومساعدة اللاجئين في ظل أوضاع يتزايد تعقدها. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن عمل المفوضية يشكّل جزءاً هاماً من الالتزام الدولي بتعزيز السلام والأمن والاستقرار. وأعرب عن تقدير خاص للعمل المضطلع به في مجال تشجيع التوصل إلى حلول آمنة ودائمة لفائدة الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، هي تحديداً العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين والإدماج المحلي. وشدد أحد الوفود على رأي مفاده أن العودة الطوعية إلى الوطن تمثل أولوية، لا سيما بالنسبة للحالات الطويلة الأمد. وذكّر وفد آخر للجنة بأن مساعدة اللاجئين والمهاجرين من صميم العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم وبأن الناس "يخاطرون بأرواحهم في نعوش عائمة"، مشدداً على أن الحل الحقيقي هو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكد الوفد أن الحدّ من الفقر من شأنه أن يجلب حلولاً دائمة من المنبع. وأثنت عدة وفود على علاقة العمل الفعالة والتعاونية بين حكومات بلدانها والمفوضية، وعلى جهود المفوضية للتعاون والتنسيق مع الحكومات وشركاء التنمية.

٥١ - وأحاطت الوفود علماً مع التقدير بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبالتقييمات التي تضمنها التقرير للتقدم الذي تحرزه المفوضية نحو تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحلول الدائمة. وارتأت أحد الوفود أن التقرير كان إيجابياً، إلا أنه تساءل عما إذا كان تصميم الاستعراض قد أفضى إلى تقييد للسبل التي يمكن بها إجراء تقييم فعلي للمفوضية. ونوه أحد الوفود أيضاً بأنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. وأثنت الوفود على المفوضية لإتمامها تنفيذ أربع توصيات (هي التوصيات من ١ إلى ٣ و ٥) وتنفيذها توصيتين (هما ٤ و ٦) جزئياً. وأعربت الوفود عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها المفوضية لتنفيذ التوصيات وتعزيز عملها المتعلق بإيجاد حلول دائمة. وأشارت عدة وفود إلى إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الوارد في قرار الجمعية العامة ١/٧١/١ وأعربت عن تقديرها لتضمنه أهدافاً تتوخى العمل على إيجاد حلول بمجرد نشوء أزمة من أزمات النزوح، والتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق البلدان المضيفة، وتقاسم المسؤوليات مع البلدان المتقدمة النمو.

٥٢ - واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت المفوضية توافق على استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعروضة في الفقرة ٥٤ من التقرير، التي يأتي فيها تحديداً أن هناك ثلاثة تغييرات هامة لا يزال يتعين تنفيذها بالكامل وبيانها كالتالي: (أ) الحاجة إلى بذل جهود متواصلة وأكثر منهجية من أجل تعزيز

المهارات اللازمة لوضع استراتيجيات الحلول وتنفيذها وتقييمها؛ (ب) لم يبدأ بعد تشغيل الشعبة المنشأة حديثاً المعنية بالمرونة والحلول، التي يمكنها، بمجرد أن تعمل بكامل طاقتها، تخطيط أنشطة التقييم والبحث وتنسيقها من أجل التوصل إلى حلول على الصعيد المؤسسي؛ (ج) هناك حاجة مستمرة إلى تحسين تنظيم وتجميع التجارب الموثقة بشأن الحلول في مكان يسهل الوصول إليه.

٥٣ - وتساءل عدد من الوفود عن جدوى التركيز في التقييم على العملية بدلا من التركيز على الأثر، ولاحظ أن تقييمات الأثر من شأنها أن تزيد الفائدة المحققة. وأشار أيضا إلى أن المفوضية أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ التوصيات غير أن النتائج المتعلقة بالحلول الدائمة لم تشهد تقدماً مماثلاً، أي انخفاضاً في العدد الإجمالي للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وطلبت معلومات عن الطريقة التي تم بها قياس التقدم المحرز فيما يتعلق بإيجاد الحلول الدائمة، وعن الاتجاهات الإحصائية المشهودة في حالات العودة في السنوات الخمس الأخيرة، وعمّا إذا كانت هناك أي روابط مع تنفيذ المفوضية للتوصيات. وفي هذا الصدد، طُرح سؤال بشأن عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وما إذا ما كان هذا العمل يحقق أقصى فائدة ممكنة له. وشكك أحد الوفود كذلك في جدوى بعض التوصيات وقابليتها للتنفيذ عندما يتعلق الأمر بالعمل الفعلي في الميدان، ومن أمثلة ذلك أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بالتوصية ٤ التي تتناول وضع استراتيجية لتنمية قدرات الموظفين من أجل تعزيز أنشطة إيجاد الحلول.

٥٤ - ورحبت الوفود بقرار المفوضية اعتماد استراتيجيات الحماية والحلول المتعددة السنوات والمتعددة الشركاء على نحو تدريجي، واستحداث أداة تخطيط متعدد السنوات للأنشطة المتعلقة بالحلول، وفقاً للتوصية ١ بشأن تنفيذ نظام تخطيط وتمويل متعدد السنوات فيما يتعلق بالحلول. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التخطيط المتعدد السنوات ينبغي، مع ذلك، ألا يكون هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة للمساعدة في معالجة قضايا اللاجئين.

٥٥ - وأعرب عن تأييد تعزيز أنشطة الدعوة وفقاً للتوصية ٢ المتعلقة بوضع استراتيجيات في مجال الدعوة من أجل إيجاد الحلول. وأعرب عن تقدير خاص لحملة العشر سنوات الهادفة إلى وضع حد لحالات انعدام الجنسية، وللجهود التي تبذلها المفوضية لتوطيد شراكاتها مع جملة جهات منها البنك الدولي. وأعرب عن الأمل في أن تؤدي هذه الشراكات إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة. وأشار أحد الوفود إلى أن بلدان إعادة التوطين الناشئة هي في حاجة إلى معلومات أفضل عن دورها.

٥٦ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣ المتعلقة بتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه يتعين النظر في نهج التنمية الإنسانية بعناية أكبر وفقاً لمبدأ المنشأ. وفيما يخص إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين الرامي إلى تخفيف الضغوط على البلدان المضيفة المعنية، وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، ودعم الأوضاع في البلدان الأصلية من أجل العودة بأمان وكرامة، رحب أحد الوفود بالنجاحات التي أحرزت بسرعة في التطبيق العملي للإطار، وحث وفد آخر المفوضية على تقديم تقييم أكثر تفصيلاً للتطبيق التجريبي للإطار في ١٣ بلداً، مع وصف النتائج المحرزة في كل بلد. وأشار أحد الوفود إلى أن الإطار يركز بشكل غير متناسب على هدفه الثاني، وهو المرونة، دون الأهداف الأخرى المتصلة بالحلول، وأكد أنه يتعين تنفيذ جميع الأهداف بنفس الوتيرة.

٥٧ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥ عن إجراء تقييم للهيكل التنظيمي فيما يتعلق بإيجاد الحلول، أشارت عدة وفود إلى إنشاء الشعبة الجديدة المعنية بالمرونة والحلول، وأشار أحد الوفود إلى أنه يشاطر الملاحظة

التي أهداها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومفادها أن المفوضية في حاجة إلى الوقت من أجل الوقوف على الأثر الكامل للهيكل الجديد. ولاحظت بعض الوفود أن المفوضية تجري إصلاحات هيكلية وبرنامجية أكثر عمقا، وأعربت عن الأمل في أن تتيح تلك الإصلاحات للمفوضية الاضطلاع بولايتها الأساسية بمزيد من الفعالية والكفاءة. والتمس أحد الوفود معلومات عن هيكل الشعبة وعدد موظفيها، بما في ذلك هل طرأت زيادة عامة في عدد الموظفين وهل نقل الموظفون إليها من إدارات وشعب أخرى. والتمست أيضا معلومات عما إذا كان إنشاء الشعبة قد حظي بموافقة الدول الأعضاء.

٥٨ - وأعرب أحد الوفود عن التقدير للعمل الذي قامت به المفوضية فيما يخص التوصية ٦ المتعلقة بإنشاء حافظة قائمة على الأدلة للتوصل إلى الحلول، وطلب إلى المفوضية أن تواصل ضمان تنفيذها الكامل. وأكد الوفد أيضا على أهمية الحصول على معلومات مستوفاة تماما بشأن وضع أنشطة المفوضية وتنفيذها في هذا الصدد.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تحيط علما بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من اللجنة بشأن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦٠ - وأثنت اللجنة على المفوضية لما أحرزته من تقدم في تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وشجعت المفوض السامي على تنفيذ ما لم يطبق بعد من الإجراءات التي حددها المكتب في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٦١ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توصي المفوضية بالعمل، عند الاضطلاع بأنشطتها وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما يتفق تماما مع الولاية المنوطة بها وبالتعاون مع البلدان المضيفة للاجئين والبلدان الأصلية.

٦٢ - وأكدت اللجنة ضرورة تركيز عمليات التقييم، كلما أمكن ذلك، على قياس النتائج والآثار الفعلية، وأكدت، في هذا الصدد، على ضرورة إجراء تقييم مستمر لمدى إسهام الأنشطة والتدابير والإصلاحات التي تضطلع بها المفوضية بصورة ملموسة في إيجاد حلول دائمة لحالات اللاجئين.

٦٣ - ولاحظت اللجنة مع التقدير تنفيذ التوصية ١ الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بأهمية التخطيط والتمويل المتعددي السنوات، وأوصت الجمعية العامة بأن تشجع المفوضية على تعزيز جهودها في هذا المضمار.

٦٤ - ولاحظت اللجنة مع التقدير تنفيذ التوصية ٢ الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وشددت على أهمية أدوات الدعوة على الصعيد العالمي في إيجاد حلول دائمة لحالات اللاجئين، بسبل منها التركيز على العودة الطوعية والمستدامة وفي الوقت المناسب إلى البلدان الأصلية بأمان وكرامة، بما يشمل أنشطة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل والتعمير.

٦٥ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى المفوضية تزويد الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، بتفاصيل عن نتائج التطبيق التجريبي لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في ثلاثة عشر بلدا وتحليل لها.

٢ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦٦ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (E/AC.51/2018/5) و (E/AC.51/2018/5/Corr.1).

٦٧ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية التقرير وقام بالرد، هو وممثلو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٦٨ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير المفيد الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتقييم الإيجابي الذي ورد فيه والذي مفاده أن التوصيات الأربع جميعها المنبثقة عن التقييم قد نُفذت، مشيرة إلى أن التقييم كان شاملاً وقيماً. وتم الإعراب عن التقدير أيضاً للجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ التوصيات، وبشكل أعم، لمساهماتها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وغاياتها.

٦٩ - وعلّق أحد الوفود على الدور الهام الذي تؤديه عملية الرصد والتقييم ومراجعة الحسابات في عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشار أحد الوفود أيضاً إلى القيمة المضافة لعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع تسليط الضوء على نوعية التقييم البرنامجي وجدوى التوصيات اللاحقة. وأشار أحد الوفود إلى الدراسة الاستقصائية الإلكترونية لعينة غير عشوائية من موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة المستخدمة في منهجية الاستعراض، التي أسفرت عن معدل استجابة قدره ٣٨ في المائة ويحتمل أن تكون قد شجعت على زيادة مشاركة الموظفين.

٧٠ - وأعربت الوفود عن دعمها بشكل عام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشيرة إلى الدور الهام والمركزي الذي تضطلع به داخل منظومة الأمم المتحدة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأثنت الوفود أيضاً على هيئة الأمم المتحدة للمرأة للخطوات التي اتخذتها للعمل والتنسيق مع شركائها في منظومة الأمم المتحدة بهدف المضي قدماً في تحقيق تلك الأهداف. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد الوفود أن الشركاء يتعاونون فيما بينهم، بيد أن كل شريك يلتزم بالولاية المنوطة به بغية تجنب الازدواجية وتوفير الدعم وفقاً لخبرته. وسلط أحد الوفود الضوء على الدور الهام الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك تعميم مراعاة حقوق الإنسان للنساء والفتيات في أعمال الأمم المتحدة ككل. وعلق الوفد أيضاً بالقول إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتسم بقيمة مضافة فريدة من نوعها داخل منظومة الأمم المتحدة بسبب انفرادها بالتركيز على المساواة بين الجنسين كحق أساسي من حقوق الإنسان، لا بد من مواصلة تعزيزه وتفعيله. وجرى التشديد على أن كفالة المساواة بين الجنسين أمر أساسي لبناء مجتمعات شاملة للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للجميع، وعدم ترك أي من النساء أو الفتيات خلف الركب.

٧١ - ورحبت عدة وفود بتنفيذ التوصية ٢، التي طُلب فيها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز أوجه التأزر بين أعمالها المعيارية والتنفيذية. وأشار إلى أنه على الرغم من أن التوصية قد نُفذت، ينبغي للهيئة

أن تنظر في سبل إضافية لتعزيز أوجه التآزر بما يتجاوز تحسين تبادل المعلومات والتعلم من الدروس، على نحو ما تم تأكيده في التقرير. وطُرح سؤال بشأن ما إذا كانت المذكرة التوجيهية السنوية لعام ٢٠١٨ بشأن المذكرات الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (المرجع نفسه، الفقرة ٢١) يمكن اعتبارها آخر خطوة اتخذت لتعزيز أوجه التآزر، وما إذا كان يتعين القيام بمزيد من العمل.

٧٢ - ورحبت عدة وفود بتنفيذ التوصية ٣، التي طُلب فيها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز التواصل والتنسيق بين مقرها ومكاتبها الميدانية. وأشار إلى أنه على الرغم من أن التوصية قد نُفذت، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعزز هذا التنفيذ، على النحو المبين في التقرير وفي التعليقات ذات الصلة التي أبدتها الهيئة. وأكد أحد الوفود أن ردود فعل إيجابية قد وردت بشأن هذه التوصية على الصعيد القطري. وسلط أحد الوفود الضوء على طبيعة أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة غير القابلة للتجزئة، مشيراً، على سبيل المثال، إلى أن المكاتب القطرية تضيفي بُعداً مختلفاً على تلك الأعمال، وأنه لولا وجودها الميداني، لأصبحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مركزاً من مراكز الفكر التي تحظى بتقدير خاص داخل لجنة وضع المرأة.

٧٣ - ورحبت الوفود بتنفيذ التوصية ٤، التي طلب فيها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة توضيح أوجه التكامل مع شركائها في الأمم المتحدة عند تنفيذ ولايتها. ورحب أحد الوفود بالاستنتاج الوارد في التقرير الذي مفاده أن عدد البرامج المشتركة للأمم المتحدة التي تعالج موضوع المساواة بين الجنسين قد ازداد بنسبة ٢٨ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، لتصبح بذلك مجال التركيز الأول في البرامج المشتركة.

٧٤ - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها للوجود الميداني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشيرة إلى الأثر الإيجابي للمبادرات البرنامجية على الصعيد الإقليمي وأوجه التآزر بين المكاتب الإقليمية والقطرية، ودعت إلى مواصلة وتعزيز وجود الهيئة على الصعيد القطري.

٧٥ - ودعت عدة وفود إلى مواصلة دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما يشمل توفير الموارد الكافية لها. ورحب أحد الوفود بالاستنتاج الوارد في التقرير بأن الموارد غير الأساسية للهيئة قد زادت من ٨٨ مليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ١٨٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧، وأعرب عن رأي مفاده أنه سيكون من المفيد الأخذ بزمام المبادرة في تعبئة المزيد من الموارد غير الأساسية. وأشار أحد الوفود إلى ولاية الهيئة المركبة، وأكد أن جميع أجزاء ولايتها ينبغي أن تحظى بنفس القدر من الاهتمام والتمويل.

٧٦ - وأبرز التقدم الذي أحرزته بعض البلدان في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للطريقة التي تواصلت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الحكومات وأبقتها على علم بالتطورات، وأوصى بأن تتعاون الهيئة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعالج موضوع المساواة بين الجنسين بهدف جعل المساواة بين الجنسين مسألة شاملة لعدة قطاعات.

الاستنتاجات والتوصيات

٧٧ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من اللجنة بشأن التقييم

البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأعربت عن تقديرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لإنجازه هذا الاستعراض.

٧٨ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لقيامها بتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حيث قامت بتحسين التنسيق وتعزيز تنفيذ الولاية، بما في ذلك على الصعيد القطري بناء على طلب البلد المضيف، فأدت بذلك إلى تعزيز الروابط القائمة بين الأعمال المعيارية والتنفيذية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٧٩ - ورحبت اللجنة بالتحسينات التي أدخلت على تنفيذ الإطار المعياري على الصعيدين الإقليمي والقطري، وتعزيز التعاون بين المقر والمكاتب الميدانية.

٨٠ - وشددت اللجنة على أهمية أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم المشورة التقنية والدعم لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها، وأن تواصل قيادة وتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة وتعزيز مساءلتها في ما تقدمه من دعم للدول الأعضاء، بناء على طلبها، وذلك في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٨١ - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تعزيز كفاءتها وفعاليتها وشفافيتها وتحسين سبل مساءلتها من أجل تعزيز تنفيذ ولايتها.

٣ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٨٢ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (E/AC.51/2018/4).

٨٣ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، وقام مع ممثلي الأونكتاد بالردّ على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٨٤ - أقرت الوفود بجهود الأونكتاد في تنفيذ خمس توصيات (التوصيات ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٧) تنفيذًا كاملاً وتنفيذ توصيتين (التوصيتان ٣ و ٦) تنفيذًا جزئيًا، وأعربت عن تقديرها لهذه الجهود.

٨٥ - ورحبت الوفود بجودة العمل الذي اضطلع به الأونكتاد وشددت على دور الأونكتاد في تشجيع الحوار الحكومي الدولي ومبادرة المعونة لصالح التجارة وتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، أبرزت الوفود الأهمية الخاصة لإيلاء الاهتمام لأقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وشجعت الأونكتاد على مواصلة تحسين عمله في هذا الصدد وعلى المساهمة بخبرته المتخصصة في التجارة والتنمية، التي لا تتوافر في أي مكان آخر في ركيزة التنمية.

٨٦ - وشُدِّدَ على أن وجود وظيفة قوية للبحث والتحليل أمر لا غنى عنه في مساهمات الأونكتاد صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأُعربَ عن التقدير لمنشورات الأونكتاد، بما في ذلك تقريره الرئيسي، *تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي*. ولاحظ أحد الوفود أن الأونكتاد، في دوره الأخير كرئيس لمجلس التجارة والتنمية، بإمكانه أن يشهد على كفاءة وفعالية وظيفة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد.

٨٧ - وشدد أحد الوفود على ضرورة تزويد الأونكتاد بالدعم المناسب لميزانيته وبالدعم السياسي المناسب. وكرر وفد آخر هذا التعليق وأُعربَ عن القلق إزاء تناقص الأموال المخصصة للمساعدة في مجال التجارة وسلط الضوء على أهمية هذه المساعدة لعدد من البلدان. ودعا أحد الوفود إلى تحقيق التوازن بين البلدان المانحة والبلدان الشريكة فيما يتعلق بالمساهمات المخصصة.

٨٨ - وفيما يتعلق بالتوصية ١ المتعلقة بتعزيز الإدارة القائمة على النتائج داخل الأونكتاد، أُعربَ أحد الوفود عن رأي مؤداه أنه في حين يعتبر أن التوصية نُفذت، فإنه لا يزال هناك مجال للتحسين، ولا سيما فيما يتعلق بإدماج الإدارة القائمة على النتائج في ركيزة البحث. وفي حين أقر الوفد بأنه قد يكون من الصعب تطبيق عقلية الإدارة القائمة على النتائج على ركيزة البحث، فقد شدد على ضرورة تشجيع الأونكتاد رغم ذلك على القيام بالمزيد في هذا الصدد، ولا سيما لأنه يشكل وسيلة لزيادة فعالية ربط أنشطة البحث بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨٩ - وأُعربَ عددٌ من الوفود عن القلق إزاء التأخر في تنفيذ التوصية ٣ المتعلقة بوضع إطارين لضمان الجودة وتنفيذهما في كافة الشعب وطلب توضيح سبب التأخير. وأُعربَ عن القلق لأن نقص الإشراف الإحصائي وضمان الجودة أدى إلى تباين في البيانات أُدرجت بناء عليه بيانات مفسرة بشكل خاطئ في تقرير الأونكتاد المعنون "التلاعب في قيم فواتير السلع الأولية في البلدان النامية: حالات جنوب أفريقيا وزامبيا وشيلي وكوت ديفوار ونيجيريا" الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦، وشُدِّدَ على ضرورة اعتماد الإطار على سبيل الأولوية لضمان اتساق المعايير وصحتها على نطاق النظام ولتجنب تكرار هذا الخطأ. والثُمست أيضا معلومات عن حالة إطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات الذي كان يُتوقع، وفقا للمعلومات المتاحة وقت صدور تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أن تتم الموافقة عليه في آذار/مارس ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، الثُمست معلومات عما إذا كان التأخير في اعتماده يعزى إلى تأخير من جانب الأونكتاد.

٩٠ - وشُدِّدت عدة وفود على أهمية تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في قضايا التجارة والتنمية وحثت بالتالي الأونكتاد على مواصلة جهوده لتنفيذ التوصية ٦ المتعلقة بزيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المنتجات البحثية والتحليلية تنفيذا كاملا. وسلط أحد الوفود الضوء على العمل الجاري الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية من خلال وضع مجموعة أدوات في مجال التجارة والمسائل الجنسانية يتوقع أن تساعد في توفير الدعم التقني في هذا المجال. وأشار أحد الوفود إلى الإعلان المشترك بشأن التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة، المعتمد في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي أيد بموجبه أعضاء منظمة التجارة العالمية والمراقبون فيها، للمرة الأولى في تاريخ المنظمة، مبادرة جماعية لزيادة مشاركة المرأة في التجارة.

٩١ - وأشار أحد الوفود إلى أن اللجنة أشارت في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في عام ٢٠١٥ إلى أن عمل الأونكتاد يستند إلى ثلاث ركائز هي بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية، وأن اثنتين من هذه الركائز، هما بناء توافق الآراء وتقديم المساعدة التقنية، لم تخضع للتقييم. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بأن يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمعالجة الركيزتين المتبقيتين في تقرير التقييم المقبل. وكرر وفد آخر أهمية المساعدة التقنية وشدد على الحاجة إلى التعاون التقني في مجالات سياسة الاستثمار، والتنافس، وسياسة التجارة الدولية.

الاستنتاجات والتوصيات

٩٢ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات اللجنة بشأن التقييم البرنامجي للأونكتاد.

٩٣ - ولاحظت اللجنة مع التقدير تنفيذ خمس من التوصيات الواردة في التقييم البرنامجي للأونكتاد وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الأونكتاد على مواصلة تعزيز توجهه المؤسسي إلى الإدارة القائمة على النتائج في ركيزة البحث والتحليل.

٩٤ - وشددت اللجنة على أهمية تعميم مراعاة أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منتجاته البحثية والتحليلية.

٩٥ - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأونكتاد على مواصلة تنفيذ إطار ضمان الجودة الإحصائية من أجل تحسين الإشراف الإحصائي وضمان الجودة.

٩٦ - وأشارت اللجنة إلى أن عمل الأونكتاد يستند إلى ثلاث ركائز هي بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية، لم تخضع ركيزتان منها، هما بناء توافق الآراء وتقديم المساعدة التقنية، للتقييم في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة أهمية الركائز الثلاث جميعها وشددت على ضرورة الإقرار بأهمية المساعدة التقنية وبناء توافق الآراء من أجل وفاء الأونكتاد بولايته.

٤ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمركز التجارة الدولية

٩٧ - نظرت اللجنة، في جلساتها الثامنة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمركز التجارة الدولية (E/AC.51/2018/8).

٩٨ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، وقام بالرد، هو وممثلو مركز التجارة الدولية، على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٩٩ - رحبت الوفود بالجهود التي يبذلها مركز التجارة الدولية لتنفيذ التوصيات ولزيادة فعاليته. وفي الوقت نفسه، أعربت وفود عن قلقها من عدم تنفيذ جميع التوصيات بالكامل، وطلبت توضيحا من المركز بشأن التوصيات التي لا تزال منقّدة تنفيذا جزئيا.

١٠٠ - وفيما يتعلق بالتوصية ١، التي ركّزت على رصد تنفيذ المركز لخطتي العمل المعدّتين استجابةً للتقييم المستقل الذي أجري للمركز في عام ٢٠١٤ وللتقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١٥ والإبلاغ عن تنفيذ المركز، طُلبت توضيحات عن العوامل التي تحول دون تكييف المركز لهيكل وحدة التقييم التابعة له لتصبح وحدة تقييم مستقلة تماما، وتم التشديد على ضرورة التعجيل بإتمام التغيير الهيكلي.

١٠١ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢ التي تناولت ضرورة أن يعتمد المركز نهجا أشمل قائما على البيانات في التخطيط والميزنة الاستراتيجيين، أعرب أحد الوفود أنه يتفق مع ما خلص له مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن الموارد غير المخصصة تسمح للمركز بالتركيز بشكل أفضل على أولوياته المؤسسية بدلا من التركيز على أولويات المانحين. وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية الجديدة للمركز للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، أعرب أحد الوفود عن تأييده لإدراج 'تعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار' (الفقرة ١٧ (جيم)) ضمن مجالات التركيز الستة، التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أهمية تعزيز إدماج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السلاسل العالمية المولّدة للقيمة. وفيما يتعلق بمجال التركيز المتعلق بـ 'تحقيق التجارة الخضراء والشاملة للجميع' (الفقرة ١٧ (هـ))، أشار الوفد إلى أنه لم يتم الاتفاق على مصطلح 'التجارة الخضراء' في أي محفل متعدد الأطراف، واقترح الاستعاضة عنه بمصطلح 'التجارة الشاملة للجميع'، تمشيا مع المصطلحات المتفق عليها الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠٢ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣ المتصلة بتنقيح بروتوكول الموافقة على المشاريع، رحّب أحد الوفود بإنشاء البوابة الإلكترونية الجديدة للمشاريع والأداة الإلكترونية لإدارة المشاريع.

١٠٣ - وفيما يتعلق بتنفيذ التوصية ٥ المتصلة بإضفاء طابع مؤسسي على دمج المسائل الشاملة لعدة قطاعات المتمثلة في المساواة بين الجنسين والشباب والبيئة في المشاريع، أعرب أحد الوفود عن تأييده للأنشطة التي يضطلع بها المركز في تلك المجالات، ورحب بشكل خاص بالجهود التي يبذلها المركز مؤخرا من خلال حملته المعنونة "SheTrades".

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٤ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة بشأن التقييم البرنامجي لمركز التجارة الدولية.

١٠٥ - ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها المركز لتعزيز النهوض بالمرأة والشباب والبيئة في مشاريعه.

٥ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- ١٠٦ - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (E/AC.51/2018/7).
- ١٠٧ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية التقرير وقام مع ممثلي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالرد على الأسئلة التي طُرِحَتْ أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٠٨ - أعربت الوفود عن تقديرها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأعربت عن تأييدها للاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه. وأقرت الوفود بالجهود التي بذلتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتنفيذ التوصيات، ورحبت بالجهود الإضافية التي بذلتها اللجنة الاقتصادية، مؤكدة أنه ينبغي لها أن تسعى إلى الحد من الازدواجية وزيادة أثر عملها. وأثنى أحد الوفود على اللجنة الاقتصادية لما أحرزته من تقدم، على الرغم من التحديات المتعلقة بالموارد والضغط التي تواجهها.

١٠٩ - وأكدت عدة وفود على أهمية العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية للبلدان في المنطقة، ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسلط أحد الوفود الضوء على الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية في دعم صنع السياسات في المنطقة، حيث لاحظ أن اللجنة الاقتصادية احتفلت بذكرها السنوية السبعين، وأنه جرى التنويه بعملها أثناء دورتها السابعة والثلاثين، التي عُقدت مؤخرا في هافانا.

١١٠ - ورحبت الوفود أيضا بالعمل الذي قامت به اللجنة الاقتصادية في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الدعم الذي قدمته إلى منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، شجعت اللجنة الاقتصادية على مواصلة عملها بحيث يتسنى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

١١١ - وأعرب أحد الوفود عن دعم بلده الطويل الأجل للجنة الاقتصادية ولاحظ أن عمل اللجنة وأوجه النجاح التي حققتها جعلتها جهة مرجعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولغيرها من اللجان الإقليمية. وأشار الوفد كذلك إلى أن اللجنة الاقتصادية ينبغي أن تكون نموذجاً يحتذى في استعراض هيكل التنمية الذي سيعقد في عام ٢٠١٩. ورأى الوفد أيضا أن أوجه النجاح البارزة التي حققتها اللجنة الاقتصادية تقتضي تعزيز دور اللجنة، بغية زيادة الفعالية في عملها، لا تخفيض مواردها.

١١٢ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢ بشأن وضع استراتيجية تعامل لكل بلد على حدة، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن عدم قدرة اللجنة الاقتصادية على إقامة مشاورات سنوية مع فرادى الدول الأعضاء. وشدد أحد الوفود، وهو يلاحظ زيادة عدد التقييمات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية، على أهمية إنشاء وحدة تقييم منفصلة في اللجنة لتعزيز رصد وتقييم عملها، وإجراء استعراض منتظم لهياكل المؤتمرات على وجه الخصوص.

الاستنتاجات والتوصيات

١١٣ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١١٤ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لتنفيذ التوصيات، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية على مواصلة التركيز على دعم الدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١١٥ - وأوصت اللجنة كذلك بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية على مواصلة تنفيذ التوصيات والعمل من أجل التغلب على التحديات التي تنشأ في هذا الصدد.

٦ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١١٦ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها العاشرة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (E/AC.51/2018/3).

١١٧ - وعرض الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية التقرير؛ وردّ، هو وممثلو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر لجنة البرنامج والتنسيق في التقرير.

المناقشة

١١٨ - أعربت الوفود عن تقديرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لإعداده التقرير. وأثنت الوفود على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لما اتخذته من تدابير حتى حينه لتنفيذ ثلاث توصيات من التوصيات الأربع المبينة في التقرير، وأعربت عن تقديرها لالتزام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالتنفيذ التام للتوصية المتبقية المتعلقة بوضع وتنفيذ استراتيجية للتواصل (التوصية ٣). وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعمل على اتخاذ تدابير طويلة الأمد لتحسين اللجان الإقليمية.

١١٩ - وأعربت الوفود عن دعمها لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، إقراراً منها بأهمية الدور الذي تقوم به في المنطقة في تعزيز التكامل والترابط الإقليميين، ودعم إجراء حوار إقليمي يشمل الجميع، والإسهام في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٢٠ - وأشار أحد الوفود إلى التوصية التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والخمسين والتي شددت على أنّ تركيز تقرير التقييم الأولي على البحث والتحليل ينبغي ألا يقلل من أهمية الفئات الأخرى من عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، التي هي أساسية لتنفيذ الولاية الرئيسية المسندة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وهي تعزيز التعاون الإقليمي والعمل من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تشمل الجميع. وفي هذا الصدد، أشار ذلك

الوفد إلى أن تلك الاستنتاجات والتوصيات لا تزال صالحة وأنه من الضروري تعزيز الروابط بين أعمال البحث والتحليل التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتعاون التقني من جهة أخرى.

١٢١ - وأعربت الوفود عن الترحيب بوضع مؤشرات كمية واضحة استجابةً للتوصية ٢ المتعلقة بتحسين رصد وتقييم أعمال البحث والتحليل. وفي هذا الصدد، طلب أحد الوفود توضيحاً لسبب عدم إبلاغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالنتائج التي تحققت في ضوء تلك المؤشرات، وطلب الموافقة بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز.

١٢٢ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣، طُلبت معلومات عن كيف تعتمد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إنشاء قاعدة منفردة للبيانات في إطار التوسعة ٢ لنظام أوموجا، وعن التحديات المطروحة والأسباب المحددة وراء عدم دمج القواعد الثلاث لبيانات الاتصال على نحو ما أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢٣ - أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من هذه اللجنة بشأن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية.

١٢٤ - وأثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لما أحرزته من تقدم في التنفيذ التام لثلاث توصيات من التوصيات الأربع المبينة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية على مواصلة تنفيذ التوصية المتبقية، وتشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي، ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة للجميع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٢٥ - وإذ لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق أن التقرير يُركز على البحث والتحليل، شددت على أن حتى أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تقوم بها اللجنة الاجتماعية والاقتصادية هي أنشطة ضرورية لتنفيذ الولاية الرئيسية المسندة إلى اللجنة الاجتماعية والاقتصادية وهي تعزيز التعاون والعمل على التغلب على تحديات كبرى تُواجهها المنطقة في تحقيق التنمية المستدامة.

٧ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١٢٦ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (E/AC.51/2018/2).

١٢٧ - وعرض الأُمير العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية التقرير؛ وردّ، هو وممثلو موئل الأمم المتحدة، على الأسئلة التي أُثيرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١٢٨ - أعرب عن التقدير للتقرير، وللتقييم العام الإيجابي الوارد فيه ومفاده أن موئل الأمم المتحدة نفذ ست توصيات من التوصيات السبع الواردة في تقرير التقييم (التوصيات من ١ إلى ٥ والتوصية ٧)، ونفذ جزئياً التوصية المتبقية (التوصية ٦). وأبدت الوفود استحسانها للجهود التي يبذلها الموئل لتنفيذ التوصيات بالرغم من مواجهته القيود الإدارية والمالية المشار إليها في التقرير. وأعربت عدة وفود عن اتفاقها في الرأي مع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، وشددت على أهمية استمرار الموئل في بذل الجهود لمواصلة تنفيذ التوصيات، ولا سيما التوصية ٦ التي تتعلق بتعزيز إدارة المعلومات والمعارف والتي لم تنفذ إلا جزئياً.

١٢٩ - وأكدت الوفود أهمية الدور الذي يقوم به الموئل في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والجوانب الرئيسية من أهداف التنمية المستدامة، وأعربت عن دعمها للعمل الذي يقوم به الموئل، في مجالات منها تنمية المدن على نحو مبتكر وبأقل تأثير في البيئة. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي للموئل أن يكون جهة التنسيق فيما يتعلق بالخطة الحضرية الجديدة وأن يعمل مع الآخرين، بما في ذلك الجهات الشريكة الحكومية والأخرى من القطاع الخاص، وأن يفرض نفسه في المجالات التي يتمتع فيها بميزة تنافسية. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن الموئل اكتسب خلال ٤٠ عاماً من العمل خبرةً هامةً ينبغي الاستفادة منها في سياقات منها تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٣٠ - فيما يتعلق بالتوصية ٢ التي تتعلق بوضع الصيغة النهائية لإطار المساءلة، شدد أحد الوفود على الأهمية التي يكتسبها الاستمرار في تحسين إدارة المخاطر، وتحديد استراتيجيات للعمل تكون أشمل وإيضاح مسائل المساءلة في المنظمة. وأبرز الوفد أيضاً أهمية المساءلة تجاه حكومات البلدان التي يُنفذ فيها الموئل برامجها.

١٣١ - وسلّطت عدة وفود الضوء على عمل مكاتب الموئل الإقليمية والقارية باعتبارها وسائل رئيسية لإقامة وصون الشراكات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ولمدّ أوجه التآزر فيما بين مختلف الجهات، ووسائل حاسمة في الوفاء بولاية الموئل وتحقيق الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في ظلّ نقص الموارد. وفيما يتعلق بالمكاتب الإقليمية، أُبرزت الحاجة إلى الوضوح والشفافية في إدخال أي تغييرات على تلك المكاتب.

١٣٢ - وفيما يتعلق بالتوصية ٣ بشأن وضع خطة استراتيجية لكل مكتب من المكاتب الإقليمية، وبالمعلومات الواردة في التقرير التي تفيد بأن الموئل وضع استراتيجيات إقليمية للمناطق الأربع وأصدرها، شدد أحد الوفود، إذ أشار إلى أن أوروبا الشرقية ليست ضمن المناطق الأربع، على أنه ينبغي للموئل أن يلبي احتياجات جميع البلدان، حتى وإن لم يكن يغطيها حالياً أحد مكاتب الموئل الإقليمية الأربع. وطلب أحد الوفود توضيحات بشأن الربط بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و”توحيد الأداء“ (الفقرة ٣١)، وشدد على أن الاثنين لا يشكلان مفهوماً واحداً. وطلبت أيضاً معلومات إضافية بشأن الإشارة إلى ”النماء يدا واحدة“ (الحاشية ٣).

١٣٣ - وفيما يتعلق بالتوصية ٦ المتعلقة بتعزيز إدارة المعلومات والمعارف، أُشير إلى أنه تمّ وضع خطة عمل، وطلبت معلومات عن التدابير التي أُتخذت والتي ستُتخذ لتنفيذ هذه الخطة بشكل كامل. وأقر أحد الوفود بصعوبة الفترة التي يمرّ بها الموئل، وشدد على الحاجة إلى ضمان تعزيز أمانته من حيث الموارد المالية والبشرية لتمكينه من تنفيذ ولاياته، وخصوصاً فيما يتعلق بإنشاء وحدة لإدارة المعارف.

١٣٤ - وفيما يتعلق بالتوصية ٧ بشأن وضع الصيغة النهائية للاستراتيجيات المتعلقة بتعبئة الموارد والشراكات، رحبت عدة وفود بالتحسينات الهامة التي نفذت على وجه العموم، غير أنها شددت على وجوب تعزيز تدابير تعبئة الموارد، وأعربت عن قلقها إزاء عدم وجود آليات لإدارة الشراكات إدارة ناجحة وإزاء الاعتماد شبه التام على موارد خارجة عن الميزانية. وشُدِّد في هذا الصدد على أن عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل تطرح مخاطر فيما يتعلق بإعمال المساءلة وقدرة الدول الأعضاء على توجيه القواعد والمعايير التشغيلية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٣٥ - أعربت اللجنة عن تقديرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على استعراضه، الذي يجري كل ثلاث سنوات، لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين بشأن التقييم البرنامجي للموئل (انظر E/AC.51/2015/2).

١٣٦ - وأحاطت اللجنة علماً بأن من التوصيات السبع الواردة في تقرير المكتب، تمّ تنفيذ ست توصيات ونفذت توصية واحدة جزئياً، وأثنت على الموئل للتقدم الذي أحرزه في تنفيذ هذه التوصيات، وشجعت على مواصلة تنفيذ التوصية المتبقية.

١٣٧ - وأعربت اللجنة عن توقعها أن الجهود الجاري بذلها، على النحو المبين في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٧٢، من أجل دراسة الخيارات الكفيلة بتعزيز رقابة الدول الأعضاء على الموئل، ستُسهم في تحسين إدارة المخاطر، وتوطيد المساءلة، وتعزيز فعالية الاستراتيجيات المتعلقة بتعبئة الموارد والشراكات.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٦

١٣٨ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٧ (E/2018/48).

١٣٩ - وعرضت التقرير أمينة مجلس الرؤساء التنفيذيين، ثم أجابت على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٤٠ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير الشامل والمفصّل، الذي تم التنويه به باعتباره أداة فعالة لتعزيز شفافية أنشطة المجلس ومساءلته عنها. واعتُبر نظر اللجنة في التقرير السنوي فرصة هامة للتفاعل بشأن عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين. وشددت الوفود على ضرورة التحلي بالشفافية فيما يتعلق بأنشطة المجلس، وأقرت بأن الجهود الرامية إلى التواصل مع الدول الأعضاء كانت جلية من الحوارات الموضوعية والإحاطات الإعلامية، وكذلك من تبادل المعلومات عبر الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وعلى وجه الخصوص، تم تسليط الضوء على نشر البيانات المتعلقة بالموارد المالية والبشرية على نطاق المنظومة باعتباره مساهمة في زيادة الشفافية. وتم توجيه الانتباه أيضا إلى فهرس بيانات منظومة الأمم المتحدة المتاح على شبكة الإنترنت، الذي يوفر منفذا موحدا للاطلاع على بيانات مواضيعية تغطي جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة. وحثت الوفود المجلس على بذل مزيد من الجهود لتعزيز التعاون الفعال مع الدول الأعضاء من أجل ضمان الشفافية والمساءلة.

١٤١ - وعموما، اعترفت الوفود بالدور الهام الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين وأعربت عن تأييدها لهذا الدور المتمثل في تعزيز اتساق وتنسيق السياسات على نطاق المنظومة، وتفاذي ازدواجية الجهود، وزيادة الكفاءة، واستخدام الموارد على النحو الأمثل، لا سيما فيما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعة اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وحثت الوفود مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواصلة تعزيز القدرات الجماعية لكيانات منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في مساعيها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، تم التشديد على أن القضاء على الفقر يقع في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولذلك ينبغي أن يحتل موقعا مركزيا في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى جانب العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ورأت الوفود أيضا أن مجلس الرؤساء التنفيذيين يقوم بدور يساعد في تحقيق رؤية الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة.

١٤٢ - وشددت عدة وفود على أهمية مواصلة ضمان أن يسترشد عمل المجلس بالولايات الحكومية الدولية وأن يدعم أولويات الدول الأعضاء. وتحديدًا، تمت الإشارة إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة كان مصدرا للقيادة السياسية في مجال تعزيز التنمية المستدامة، وإلى أن

المجلس يجب أن يأخذ في الاعتبار التوجيهات الصادرة عن المنتدى. وطُلبت إيضاحات بشأن أداء مجلس الرؤساء التنفيذيين بوصفه آلية تنسيق وليس بوصفه هيئة تنفيذية.

١٤٣ - وتم التنويه بالقيادة الاستراتيجية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في المجال البرنامجي. ورحبت الوفود بالنهج الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة إزاء العمل المتعلق بتغير المناخ، ونوهت بالمساهمات التي قدمها المجلس في مجال التنمية المستدامة بإصدار العمل التحليلي المتعلق بالمخاطر والقدرة على الصمود وإطار قيادة منظومة الأمم المتحدة. وتمت الإشادة بدور كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في دعم اعتماد وتنفيذ إطار القيادة.

١٤٤ - وإجمالاً، أعربت الوفود عن تأييدها لنظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في إسهام الابتكارات التكنولوجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتبرت الوفود أن اتخاذ تدابير منهجية للاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يخدم مصلحة جميع الدول الأعضاء. وتم الترحيب بالجهود الرامية إلى توطيد وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان على تطبيق التكنولوجيا لتحقيق هذه الأهداف. غير أن قلة من الوفود قالت إن التركيز على التكنولوجيا يكشف عن نهج انتقائي بشكل مبالغ فيه إزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأنه يبدو أن التقرير قد فضّل بعض الجوانب في حين تجاهل جوانب أخرى أو قلّل من أهميتها. وفي هذا الصدد، تم التشديد على أن مجلس الرؤساء التنفيذيين يجب أن يحترم الولايات الحكومية الدولية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وقال وفد آخر إنه نظراً إلى اتساع نطاق عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين الكبير، من الصعب إيلاء نفس القدر من الاهتمام لجميع الأنشطة في تقرير واحد. ولمح أحد الوفود إلى أنه من السابق لأوانه وضع توجيهات معيارية جديدة بشأن التكنولوجيات والابتكارات الرائدة بسبب عدم إتاحة فرصة بعدد أمام الدول الأعضاء لمناقشة هذه المسألة. واقترح أيضاً أن يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين استكشاف الدور المحتمل أن تؤديه آلية تيسير التكنولوجيا التي أنشئت في إطار خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية من أجل تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، وأعرب عن رأي مفاده أن التقرير كان يمكن أن يستفيد من عرض معلومات بشأن هذا الموضوع.

١٤٥ - وأولى وفد أهمية خاصة لقيام المجلس برصد المتابعة التي تتم على نطاق المنظومة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠. وأعرب الوفد عن دعمه للجهود الرامية إلى الحد من الفقر بهدف الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وفي سياق الإشارة إلى أن مجلس الرؤساء التنفيذيين سيواصل التركيز على أكثر الفئات ضعفاً، بما فيها أقل البلدان نمواً، اقترح أن ينظر المجلس أيضاً في التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وكان ذلك بهدف التوعية بأدوار مؤسسات الأمم المتحدة وتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة في إطار مساعدة تلك المجموعة التي تضم أكثر من ١٠٠ بلد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٤٦ - وفيما يتعلق بالتنظيم والإدارة، تم الإقرار بأن مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته الفرعية في موقع فريد للاستفادة من مواطن القوة والخبرة في منظومة الأمم المتحدة لإدخال تحسينات على وظائف الموارد البشرية والمالية والمشتريات والوظائف الإدارية الأخرى. وأعرب عن التقدير للإنجازات التي حققتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لتحسين الكفاءة في تلك المجالات. وشجعت الوفود اللجنة الرفيعة المستوى على مواصلة العمل على الاعتراف المتبادل ومواءمة ممارسات تسيير الأعمال بهدف تحقيق المزيد من الكفاءة ومواصلة تحسين الفعالية على نطاق المنظومة.

١٤٧ - وأعربت الوفود عن تأييدها، بشكل خاص، لمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الاعتراف المتبادل والمواءمة في مجال المشتريات. ورحبت عدة وفود بزيادة عدد الموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المسجّلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وطُلبت معلومات لمعرفة ما إذا كانت هناك أي خطط لوضع مبادئ جديدة للمشتريات وغير ذلك من الأنشطة المشتركة المتعلقة بالمشتريات.

١٤٨ - وأثنت عدة وفود على الجهود التي يبذلها المجلس للتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل التي تقودها رئيسة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وأعربت عن تأييدها لاستمرار المجلس في إعطاء الأولوية لتلك المبادرة، وحثت على اتخاذ إجراءات جريئة وواضحة. وتم التشديد على أن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين ليست مجرد مشكلة متعلقة بإدارة الموارد البشرية؛ بل إنها تخلف آثارا بالغة على مصداقية المنظمة، ولهذا فهي تتطلب اهتمام والتزام جميع الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة. وبالمثل، أعربت الوفود عن تقديرها للتصميم على كامل نطاق المنظومة على مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تدافع عنها المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وينبغي أيضا أن تستمر الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك من خلال استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٤٩ - وأشاد العديد من الوفود بالعمل الذي تقوم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى من أجل دعم تعدد اللغات، ورحبت الوفود بأمر منها اعتماد معيار 'أكوما انتوسو' للغة الترميز الموسعة لبيئة وثائق الأمم المتحدة وإطار الأمم المتحدة للتشغيل البيني الدلالي، الذي يُتوقع أن يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الكفاءة في عمليات إدارة الوثائق والترجمة التحريرية، فضلا عن تعزيز سبل اطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة على هذه الوثائق. واعتُبرت هذه الجهود مهمة بالنسبة للجمعية العامة. ومن المتوقع أن يشكل وضع إطار استراتيجي للسياسة العامة بشأن تعدد اللغات مرجعا بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى في جهودها الرامية إلى إبراز أهمية تعدد اللغات.

١٥٠ - ورحب أحد الوفود باعتماد اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تعريفا وحيادا متفقا عليه، على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة، لما يشكل غشا وغشا مشتبهها فيه أو مفترضا، وأعرب الوفد عن أمله في أن يساعد التعريف على وضع سياسات فعالة لمكافحة الغش.

١٥١ - وفي سياق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، جرت الإشارة إلى قرار المجلس إخراج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من هيكل مجلس الرؤساء التنفيذيين. وأعرب عن رأي مفاده أن الجيل الجديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يجب أن يواصل التركيز على التنمية المستدامة، وأنه لا ينبغي الخلط بين التنمية والأبعاد الإنسانية أو الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان أو بالحفاظ على السلام. وقال أحد الوفود إن نمحا يقوم على الترابط لا يتواءم مع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

١٥٢ - وفي سياق الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع

بما منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، أعرب عن الأمل في أن يتيح نظام المنسقين المقيمين الجديد زيادة تحسین التعاون بين الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وطُلب توضيح بشأن الترتيب الجديد لتقاسم التكاليف على نطاق المنظومة ككل من أجل دعم المنظومة الإنمائية التي أعيد تنشيطها.

١٥٣ - وفيما يتعلق بالتنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل، تم الترحيب بتعاون المجلس مع لجنة الخدمة المدنية الدولية، وشجعت الوفود المجلس على الحفاظ على هذا التعاون باعتباره من بين أولوياته. وشدد أحد الوفود على ضرورة أن يواصل الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، الاستعانة بالمجلس باعتباره منتدى لضمان تنفيذ ما تقرره لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة بشأن النظام الموحد تنفيذًا تامًا وموحدًا وفي أوانه. وكان الدعم الذي يقدمه المجلس لعمل وحدة التفتيش المشتركة موضع ترحيب أيضًا. وعلاوة على ذلك، تم التنويه بالجهود التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية من أجل مواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاجات والتوصيات

١٥٤ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير الاستعراضى السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٧.

١٥٥ - ورحبت اللجنة بالمساهمات المستمرة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المقدمة في إطار الولايات القائمة للمنظمات الأعضاء فيه طوال عام ٢٠١٧ في مجال الاتساق والتنسيق والفعالية والكفاءة والمساءلة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٥٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل تضمين تقارير المجلس المقدمة إلى اللجنة معلومات عن الإجراءات المتخذة بشأن طائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكفالة تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٥٧ - وأكدت اللجنة مجدداً توصياتها المقدمة إلى الجمعية العامة لتوجيه انتباه الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة ضمان أن تمتثل أنشطة ومبادرات المجلس، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة، التي تشمل أيضاً مبدأ الاعتماد الطوعي لنهج "توحيد الأداء" على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، للولايات الحكومية الدولية امتثالاً تاماً.

١٥٨ - وشددت اللجنة على أنه مع أن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تقوم على وعي بالمخاطر، فيجب أن تحافظ على تركيزها على التنمية المستدامة ويجب بلورتها وتنفيذها وفقاً للتوجيهات الوطنية.

١٥٩ - وأقرت اللجنة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجلس بهدف تحسين التعاون في أنشطة الشراء، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل جهوده في هذا الصدد.

١٦٠ - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، على تذكير الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة بالحاجة إلى كفاءة زيادة مواءمة تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة.

١٦١ - وشددت اللجنة على أن التصدي بفعالية للتحرش الجنسي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمصادقية منظومة الأمم المتحدة، ورحبت في هذا الصدد بسياسة عدم التسامح إطلاقاً التي وضعها الأمين العام، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل حث جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على إدراج هذه المسألة ضمن أولوياتها.

١٦٢ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل حث جميع مؤسسات النظام الموحد على ضمان تنفيذ كل ما تقرره لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة تنفيذاً تاماً وموحّداً وفي أوانه.

باء - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٦٣ - في الجلسة الخامسة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) (E/AC.51/2018/9).

١٦٤ - وقام الموظف المسؤول عن مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا بعرض التقرير والرد على الاستفسارات التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المنافشة

١٦٥ - أعربت الوفود عن تقديرها للعرض، ولما تميز به التقرير من نوعية وشمول.

١٦٦ - وأثنت عدة وفود على عمل مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا والتقدم المحرز في تعزيز اتساق وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة، بما في ذلك في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعرب أحد الوفود عن دعمه للمهمة العامة المنوطة بالشراكة الجديدة معتبراً أنها تشكل مثالا ممتازا على حل أفريقي لمشكلة أفريقية.

١٦٧ - وأعربت عدة وفود عن التقدير لما تبديه الأمم المتحدة من التزام وما تقدمه من دعم من أجل تنمية أفريقيا، وللإنجازات التي تحققت في مجالات تطوير الهياكل الأساسية؛ وتنمية رأس المال البشري؛ والحوكمة والسلام والأمن؛ والزراعة والتجهيز الزراعي؛ والصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق؛ والبيئة والسكان والتحصن؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا؛ وبرامج الدعوة والتوعية.

١٦٨ - وأعربت عدة وفود عن التقدير لجهود الاتحاد الأفريقي ومبادراته مثل الشراكة الجديدة وخطة العمل لعام ٢٠٦٣ من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، وكررت تأكيد التزامها بالنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا وتوفير الدعم اللازم لذلك. وجرى التشديد على أهمية تعزيز السلام والأمن والتنمية في القارة باعتبارها مسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي.

١٦٩ - وشدد أحد الوفود على أهمية دعم التنفيذ المشترك والمتكامل للشراكة الجديدة، وخطه عام ٢٠٦٣ وخطه تنفيذها خلال السنوات العشر الأولى، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٧٠ - وشددت عدة وفود على تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية تحسين التنسيق والتعاون في تعبئة الدعم والموارد على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل التنفيذ المشترك لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، أُعرب عن الترحيب بالإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي جرى التوقيع عليه مؤخرا والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وكذلك بتعزيز نظام المجموعات من أجل تنفيذ الخطتين.

١٧١ - وفي سياق الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة، شدد أحد الوفود على ضرورة مواصلة وضع أفريقيا في صميم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها للقضاء على الفقر، والتصدي لآثار تغير المناخ، وكفالة النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وأشار أحد الوفود إلى المناقشة الجارية بشأن الإصلاح وأعرب عن الاهتمام بآراء مكتب المستشارية الخاصة بشأن الأثر المحتمل في مجالات التنمية والسلام والأمن.

١٧٢ - وفي حين أعربت الوفود عن تأييدها الواسع للتوصيات الواردة في التقرير، سُئِلت الضوء على عدة مجالات هي: (أ) التوصيات المتعلقة بالتجارة التي اعتبرت استحوذا لدور منظمة التجارة العالمية وإعادة تفسير لولايتها أو مساسا بها؛ (ب) التوصيات المتعلقة بنقل التكنولوجيا دون إشارة محددة إلى القيام بذلك وفقا لشروط طوعية ومتفق عليها بصورة متبادلة؛ (ج) التوصيات التي تستخدم عبارة "الزراعة الذكية مناخيا" عوضا عن المصطلح المتفق عليه على أساس تعدد الأطراف وهو "الزراعة المستدامة".

١٧٣ - وذكر أحد الوفود أن هناك تاريخا طويلا في الأمم المتحدة يتعلق بالتجارة ونقل التكنولوجيا وإدراكا على نطاق واسع بأنهما يشكلان فئتين واسعتين للمساعدة على تنمية أفريقيا. وجرى التأكيد على أهمية التجارة ونقل التكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة.

١٧٤ - وأشار أحد الوفود إلى أن مؤتمر القمة المقبل لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا سيعقد في بيجين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأشار وفد آخر إلى أن مؤتمر طوكيو الدولي المقبل المعني بالتنمية في أفريقيا سيعقد في عام ٢٠١٩ بالتعاون مع مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا بحكم مشاركته الطويلة الأمد في تنظيم هذا المؤتمر.

١٧٥ - وأكدت عدة وفود الحاجة إلى التعجيل بتعبئة الموارد الكافية وضرورة تحسين التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة لدعم التنفيذ المشترك والمتكامل لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار أحد الوفود إلى الفرع ثالثا - هاء من التقرير وأبرز ما ورد فيه من تعليقات مفادها أن المعوقات المتصلة بالموارد ومشكلتي ضعف التعاون والتواصل بين المجموعات وعدم وجود إطار فعال للرصد والتقييم تشكل تحديات رئيسية فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لخطط عمل المجموعات ودعم بناء القدرات. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى إطار فعال للرصد والتقييم للتمكين من إجراء تقييم سليم للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى من أجل تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٧٦ - وأشارت عدة وفود إلى أهمية تعبئة الموارد المحلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وشددت على أن تعزيز الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب من الأمور الضرورية أيضا لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واقترح أحد الوفود أيضا أن تنفي الجهات الشريكة في التنمية بالتزاماتها.

الاستنتاجات والتوصيات

١٧٧ - أحاطت اللجنة بتقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأوصت بأن تقر الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ١٢٢ إلى ١٣٢ على نحو متسق مع الولايات الحكومية الدولية.

١٧٨ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تضمين التقارير المقبلة معلومات مفصلة تتعلق بالنتائج المحتملة لإنجازات أهداف الشراكة الجديدة.

١٧٩ - وأوصت اللجنة أيضا بأن تركز الجمعية العامة طلبها إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تشجيع المزيد من الاتساق في عملها الداعم للشراكة الجديدة، استناداً إلى المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، وأهابت بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية، بما في ذلك تمويل البرامج والمشاريع، وتعبئة الموارد، وتقديم المساعدة الإنسانية.

١٨٠ - وأوصت اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل التنسيق بصورة وثيقة مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بوصفها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، ومع غيرها من هيئات مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، وذلك لمواصلة دعم الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٨١ - وأوصت اللجنة بأن تشدد الجمعية العامة على ضرورة أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية مراعاة الآراء والتعليقات و/أو الإسهامات الصادرة عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وذلك في إطار صياغة السياسات واتخاذ القرارات، ولا سيما في مجالات الوساطة ومنع نشوب النزاعات والسلام والأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

١٨٢ - وأوصت اللجنة أيضا بأن تظل تقارير الأمين العام عن الشراكة الجديدة تتضمن معلومات ليس عن الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات فحسب، بل أيضاً عن الإجراءات والنتائج الملموسة فيما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة لمشاريع الشراكة الجديدة في جميع أنحاء أفريقيا، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن التقارير المقبلة ينبغي أن تواصل التركيز على الأثر الذي تحدثه، كمًّا ونوعاً، الأنشطة التي تنفذها كيانات منظومة الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة.

١٨٣ - وأشادت اللجنة بمكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا وأوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام ضمان أن تواصل التقارير المقبلة عن الشراكة الجديدة عرض معلومات عن

الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في مجالات الدعوة والعمل التحليلي، والاتساق والتنسيق، وتيسير المداولات الحكومية الدولية المتصلة بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال الشراكة الجديدة.

١٨٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يورد، في سياق تقريره عن الشراكة الجديدة، معلومات عن الأنشطة المنفذة لتقديم الدعم للبلدان من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بتوفير الحماية للنساء والأطفال، بما في ذلك من العنف الجنسي.

١٨٥ - وشددت اللجنة على ضرورة أن تواصل كيانات الأمم المتحدة جهودها من أجل دعم المنطقة في مواجهة التحديات المتعلقة بالحوكمة، وبطالة الشباب، والتطرف والإرهاب، وأوصت بأن يضمن الأمين العام تقريره معلومات بهذا الشأن.

١٨٦ - وأقرت اللجنة بالدور الهام لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وأوصت بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام بأن يكتف جهوده لحشد دعم منظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال، في سياق المبادرات التي تطلقها الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

١٨٧ - وأكدت اللجنة ضرورة الاستمرار في تنفيذ الأنشطة المتصلة بآلية الرصد وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل استمرار تقديم معلومات بهذا الشأن في التقارير المقبلة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٨٨ - ولاحظت اللجنة مع التقدير استمرار الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، تعزيز التنفيذ المنسق للإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٨٩ - وأشارت اللجنة إلى أهمية تطوير المهارات، ونقل واستخدام التكنولوجيا ذات الصلة، وتوفير الموارد المالية والتقنية في التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها في أفريقيا، وشددت على أن نقل التكنولوجيا ذات الصلة يجب أن يتم وفق أحكام وشروط متفق عليها بصورة متبادلة.

الفصل الرابع

تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة

الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسات

١٩٠ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسات" (A/72/809)، وفي تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين على ذلك التقرير (A/72/809/Add.1).

١٩١ - وتولت ممثلة وحدة التفتيش المشتركة، سوكاي بروم - جاكسون، عرض تقرير الوحدة وردت على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه. وتولت مديرة أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين عرض التقرير الذي يتضمن تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين وردت على الأسئلة التي طرحت بشأنه.

المناقشة

١٩٢ - أعربت عدة وفود عن تقديرها لتقرير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك طابعه الشامل والصریح. وأشارت عدة وفود إلى فائدة التقرير من حيث تسليط الضوء على القيمة المضافة للإدارة القائمة على النتائج بالنسبة إلى فعالية المؤسسة داخل الأمم المتحدة، ومن حيث تقديم سرد شامل للتحديات والقيود التي تعترض عملية الإدارة القائمة على النتائج، ومنها التحديات والآثار السلبية المترتبة على تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التقرير لم يركز سوى على ١٢ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأنه قد عفا عليه الزمن في ضوء القرار الذي اتُخذ في الآونة الأخيرة بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٩٣ - وأعرب عن التقدير لتحليل الدروس المستفادة في سياق الإدارة القائمة على النتائج الذي ورد في التقرير. كما أعرب عن الاهتمام بالحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية تطبيق كيانات منظومة الأمم المتحدة لتلك الدروس.

١٩٤ - وأثيرت أسئلة بشأن الكيفية التي يمكن بها لاقتراح الأمين العام إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن يؤثر على آليات الإدارة القائمة على النتائج، ومدى صلة التقرير بآخر قرار اتخذ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأشار إلى أن أطر النتائج المحددة السياق من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستتطلب إجراء حوار مع الدول الأعضاء.

١٩٥ - وأكدت بعض الوفود أن الوضوح والشفافية في مجال تفسير الولايات الحكومية الدولية أمر بالغ الأهمية للإدارة القائمة على النتائج، وأنه ينبغي لمجلس الإدارة أن تتحلى بالمرونة عند البت في الأساس اللازم لتنفيذها.

١٩٦ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للتوصيات، كما أعربت في بعض الحالات عن اتفاقها مع التوجه العام لتلك التوصيات. وسلطت بعض الوفود الضوء على التوصية ٧، التي طُلب فيها إلى الهيئات المشتركة بين الوكالات التي تعمل على إصلاح نظام المساءلة أن تضع تصوراً لإطار للمساءلة الجماعية يكون صالحاً لتحقيق أثر جماعي وأن تنشئ هذا الإطار استجابةً لمتطلبات الإدارة القائمة على النتائج وتنفيذاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأكدت على أهميتها بالنسبة للمساءلة الجماعية المتمحورة حول النتائج المشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الإنمائيين. وأشارت بعض الوفود إلى أن ذلك كان أحد الاعتبارات الهامة بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشار أحد الوفود أيضاً إلى أن نظم المساءلة تختلف باختلاف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، مما يعني أن اتباع نموذج مشترك واحد للمساءلة قد لا يناسب الجميع. وقد كان الدور المحتمل الذي يضطلع به الأمين العام في هذا الصدد موضع تساؤل.

١٩٧ - وفيما يتعلق بالتوصية ٢، بشأن استحداث وظيفة للدعم الأساسي تضمن استيعاب الطائفة الواسعة من الابتكارات التي أُدخلت في نهج الإدارة القائمة على النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة ودعمها وتقدير قيمتها وتقاسمها لأجل اعتمادها على نطاق المنظومة، لاحظ أحد الوفود أنه يجب أن يتم ذلك بالاتفاق مع المجالس التنفيذية المعنية.

١٩٨ - وفيما يتعلق بصياغة التوصيات، أعرب عن رأي مفاده أنها تتسم بطابع مفاهيمي ونظري أكثر من اللازم. وأشير إلى ضرورة جعلها أكثر إيجازاً وإعطائها منحى عملي أكبر لكي تكون قابلة للتنفيذ وليسهل فهمها بالنسبة لعامة الجمهور.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٩ - أعادت اللجنة تأكيد أن إحدى الولايات الرئيسية المسندة إليها تتمثل في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في المسائل المتصلة بالتنسيق. وفي هذا الصدد، أوصت بأن تحث الجمعية وحدة التفتيش المشتركة على أن تواصل جهودها لكي تقدم إلى اللجنة التقارير ذات الصلة وأن تولي الاعتبار الواجب للولايات المسندة إلى اللجنة عند إعداد برنامج عملها.

٢٠٠ - وأوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الإدارة القائمة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسة العامة" وبأن تشجع الوحدة على مواصلة إعداد تقارير عالية الجودة.

٢٠١ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، بصفتة رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، بإطلاع المجلس على التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة للنظر فيها.

٢٠٢ - وأكدت اللجنة على ضرورة أن تُنفذ جميع التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التي كانت قد أيدتها الهيئات الحكومية الدولية في السابق، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدعو الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة إلى أن يواصلوا موافاة

الهيئات الحكومية الدولية المعنية بمعلومات عن حالة تنفيذ ما يصدر عن الوحدة من توصيات موجهة إليهم.

٢٠٣ - وأشارت اللجنة إلى أن الإدارة القائمة على النتائج يجب أن تعكس الولايات الحكومية الدولية، وأكدت في هذا الصدد على الحاجة إلى الشفافية فيما يتعلق بكيفية إدماج تلك الولايات في أطر الإدارة القائمة على النتائج.

٢٠٤ - وشددت اللجنة على أهمية الحوار مع الدول الأعضاء بشأن الآثار المترتبة على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يخص أطر الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة.

٢٠٥ - وشددت اللجنة على أن الإدارة القائمة على النتائج ينبغي أن تركز على النتائج في ضوء المخاطر الكامنة في عملية التركيز على النواتج، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يشجع الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات الأمم المتحدة على تقديم تقارير بصورة منهجية إلى مجالس إدارة كل منها عن النتائج المحددة المحققة فيما يخص دعم تلك المؤسسات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠٦ - وشددت اللجنة على أهمية عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تعزيز المساءلة والشفافية، في حدود ولاية كل منها وهيكلها الإداري، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يشجع المؤسسات على مواصلة تنسيق أعمالها، قدر الإمكان، في سبيل تعزيز أطر المساءلة التي تخضع لها فيما يتعلق بدعمها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الفصل الخامس

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين للجنة

٢٠٧ - وفقا للفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤، تقدم اللجنة إلى كل من المجلس والجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين، مشفوعا بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

٢٠٨ - وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب إلى الأمين العام في مقرره ١٦٣/١٩٨٣ أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في إعداد الوثائق و/أو قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متشابهة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

٢٠٩ - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين للجنة. وقد أعدّ المشروع على أساس الولايات التشريعية القائمة، وسيستكمل في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
 - ٣ - المسائل البرنامجية:
- (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لسنة ٢٠٢٠ (عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٧٢)؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لسنة ٢٠٢٠: الجزء الأول: موجز الخطة، والجزء الثاني: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (في شكل ملزمة) (عملا بقرارات الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ و ٢٧٥/٥٩ و ٢٢٤/٦٢ و ٢٦٦/٧٢)

(ب) التقييم

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٢)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكاتب الممثلة الخاصة للأمم المتحدة للمعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال (قرار الجمعية العامة ٩/٧٢)

- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة شؤون الإعلام (قرار الجمعية العامة ٩/٧٢)
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (قرار الجمعية العامة ٩/٧٢)
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب شؤون نزع السلاح (قرار الجمعية العامة ٩/٧٢)
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم إدارة الشؤون الإدارية (قرار الجمعية العامة ٩/٧٢)
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٩/٧٢)
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (قرار الجمعية العامة ٩/٧٢)
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الشؤون القانونية (قرار الجمعية العامة ٩/٧٢)
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (قرار الجمعية العامة ٩/٧٢)

٤ - مسائل التنسيق:

- (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٨ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠))

- (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)

- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين للجنة.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين.

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين

- تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين
٢٠١٦-٢٠١٧ A/73/77
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري
كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي
لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين E/AC.51/2018/6
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري
كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لهيئة
الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة E/AC.51/2018/5
و E/AC.51/2018/5/Corr.1
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري
كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمؤتمر
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية E/AC.51/2018/4
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل
ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمركز
التجارة الدولية E/AC.51/2018/8
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري
كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي
للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي E/AC.51/2018/7
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري
كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم برامج اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ E/AC.51/2018/3
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري
كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي
لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية E/AC.51/2018/2
- التقرير الاستعراضى السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في
منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٧ (قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)) E/2018/48
- تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة
للسراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة
٢٧٥/٥٩) E/AC.51/2018/9

تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الإدارة القائمة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسة العامة"

A/72/809

و

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الإدارة القائمة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية: تحليل التقدم المحرز وفعالية السياسة العامة"

A/72/809/Add.1

مذكرة من الأمين العام بشأن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين للجنة ووثائقها (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د-٥٧))

E/AC.51/2018/L.3

مشروع تقرير اللجنة والإضافات E/AC.51/2018/L.4

قائمة الوفود

E/AC.51/2018/INF/1

